

# ICANN | GNSO

Generic Names Supporting Organization

## التقرير النهائي لفريق عملية وضع السياسات المعجلة المعني بآليات محددة لحماية الحقوق العلاجية الموجهة إلى المنظمات الحكومية الدولية (IGO)

### حالة هذه الوثيقة

هذا هو التقرير النهائي الذي يحتوي على التوصيات النهائية المقدمة من فريق عملية وضع السياسات المعجلة (EPDP) في منظمة دعم الأسماء العامة المعني بآليات محددة لحماية الحقوق العلاجية الموجهة إلى المنظمات الحكومية الدولية (IGO). تم إعداد هذا التقرير النهائي ليقوم مجلس GNSO بالنظر في توصيات العملية المعجلة لوضع السياسات، وفقاً للوائح ICANN ودليل عملية وضع سياسات GNSO.

سوف تتم ترجمة هذا التقرير النهائي إلى لغات مختلفة؛ لذلك يُرجى ملاحظة أن إصدار اللغة الإنجليزية هو النسخة المعتمدة والمعمول بها.

## تمهيد

هذا التقرير النهائي هو جزء من العمل الأوسع الذي قام به مجتمع ICANN لتسهيل حماية معرفات المنظمات الدولية الحكومية في نظام أسماء النطاقات (DNS). يقتصر نطاق العمل الموضح في هذا التقرير على المواضيع والاعتبارات التي حددها مجلس GNSO في تعليماته الموجهة إلى فريق العملية المعجلة لوضع السياسات، من خلال اقتراح تم تقديمه وتنفيذه خلال اجتماع مجلس GNSO عبر الهاتف في 23 يناير/كانون الثاني 2020. يصف هذا التقرير مداوات فريق العملية المعجلة لوضع السياسات ويحدد توصياته النهائية بشأن قضايا محددة تخص السياسات وتنشأ في الحالات التي يسعى فيها أمين السجل الخاسر -بعد قرار أولي لصالح منظمة دولية حكومية في قضية بموجب السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات أو إجراء التعليق الموحد السريع- إلى مراجعة حثيثات القضية في المحكمة ورفض المحكمة المضي قدمًا في التقاضي استنادًا إلى ما تتمتع به المنظمة الدولية الحكومية من امتيازات وحصانات. وقد انتهى فريق العملية المعجلة لوضع السياسات -بعد مراجعته لجميع التعليقات العامة الواردة في تقريره الأولي- من توصيات سياسته ويقدم الآن هذا التقرير النهائي إلى مجلس GNSO.

## قائمة المحتويات

### قائمة المحتويات

4	1 الملخص التنفيذي
7	2 التوصيات النهائية
15	3 ملخص المداولات
19	4 الاستنتاجات والخطوات التالية
20	5 العملية ذات الصلة وخلفية القضية
23	6 النهج الذي اتبعه فريق العملية المعجلة لوضع السياسات
26	7 الملحق أ - المبادئ المتعلقة بقواعد التحكيم
28	8 الملحق ب - نطاق العمل (على النحو المعتمد من قبل مجلس GNSO)

## 1 الملخص التنفيذي

### 1.1 مقدمة

بتاريخ 23 يناير/كانون الثاني 2020، وافق مجلس GNSO على [ملحق](#) لميثاق عملية وضع السياسات (PDP) الخاصة باليات حماية الحقوق (RPM) الذي أنشأ مسار عمل للمنظمات الدولية الحكومية. وقد بدأت منظمة دعم الأسماء العامة GNSO هذا العمل من أجل النظر "فيما إن كان من الممكن وضع سياسات مناسبة تكون بمثابة حل منسق بشكل عام مع [التوصيات الأربع الأولى المقدمة من عملية وضع السياسات لمنظمة GNSO والخاصة بوصول المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق تصحيحية]" إضافة إلى كل ما يلي:

- احتساب إمكانية تمتع المنظمة الدولية الحكومية بالحصانة القضائية في ظروف معينة؛
- عدم المساس بحق وقدرة المسجلين على رفع دعاوى قضائية في محكمة مختصة؛
- حفظ حقوق المسجلين في إجراء [مراجعة قضائية للسياسة الموحدة لفض نزاعات أسماء النطاقات أو لقرار من قرارات التعليق الموحد السريع؛
- الإقرار بأن وجود الحصانة القضائية للمنظمات الدولية الحكومية وحدود تلك الحصانة في أي حالة معينة هي مسألة قانونية تقررهما المحاكم المختصة."

بعد [تعيين](#) مجلس GNSO لكريس ديسبين رئيساً لمسار عمل المنظمات الدولية الحكومية وتأكيد ممثلهم على لسان مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر واللجان الاستشارية والمنظمات الداعمة الأخرى في GNSO والمنظمات الحكومية الدولية وفقاً لمتطلبات العضوية الموضحة في الملحق، بدأ مسار عمل المنظمات الدولية الحكومية عمله في فبراير/شباط 2021.

وقد جاء قرار مجلس GNSO بإنشاء مسار عمل المنظمات الدولية الحكومية في أعقاب [قراره](#) الصادر في 18 أبريل/نيسان 2019 بالموافقة فقط على التوصيات الأربع الأولى من عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية، التي قدمت [تقريرها النهائي](#) إلى مجلس GNSO في يوليو/تموز 2018. واختار مجلس GNSO عدم الموافقة على التوصية رقم 5 من عملية وضع السياسات، مفضلاً إحالة المسألة في ذلك الوقت إلى عملية وضع السياسات لآلية حماية الحقوق لعمل المرحلة الثانية.

في أغسطس/آب 2021، اتخذ مجلس GNSO [قرارًا إجرائيًا](#) بمواصلة عمل مسار عمل المنظمات الدولية الحكومية عبر العملية المعجلة لوضع السياسات، نظرًا لأن المرحلة 1 من عملية وضع السياسات لآلية حماية الحقوق قد انتهت ولكن المرحلة 2 لم تبدأ بعد، انتظارًا لمراجعة مجلس GNSO لميثاق PDP، والذي لا يزال معلقًا. وأكد مجلس GNSO أن نطاق عمل فريق العملية المعجلة لوضع السياسات لم يتأثر بأي شكل من الأشكال بهذا التغيير الإجرائي، حيث أصبح الملحق الأصلي في الواقع ميثاق فريق العملية المعجلة لوضع السياسات.

حاولت التوصية رقم 5 من عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية معالجة الحالات التي يتم فيها الحكم لصالح منظمة دولية حكومية في السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات (UDRP) أو إجراءات التعليق الموحد السريع (URS)، وبعد ذلك يرفع المسجل الخاسر دعوى قضائية وتؤكد المنظمة الدولية الحكومية الحصانة من الاختصاص القضائي لتلك المحكمة. نصت التوصية رقم 5، في مثل هذه الحالات، على تنحية قرار لجنة UDRP أو URS الأصلي جانبا. سيكون تأثير تنفيذ التوصية رقم 5 هو وضع أطراف النزاع في أوضاعهم الأصلية، كما لو كانت إجراءات UDRP أو URS التي تم الحكم فيها لصالح المنظمة الدولية الحكومية لم يتم البدء فيها مطلقاً.

أثناء مداوات مجلس GNSO حول التقرير النهائي من عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية، تم الإعراب عن مخاوف بشأن ما إذا كانت التوصية رقم 5 ستطلب تعديلاً جوهرياً على UDRP و URS وكذلك ينتج عنها تقليل محتمل لمستوى الحماية التصحيحية المتاح

حاليًا للمنظمات الحكومية الدولية - كما هي؛ على سبيل المثال، يجب أن توافق المنظمات الدولية الحكومية حاليًا على الخضوع للاختصاص القضائي لمحكمة في "إما (أ) المقر الرئيسي لأمين السجل (بشرط أن يكون مسجل اسم النطاق قد خضع في اتفاقية التسجيل إلى ذلك الاختصاص القضائي من أجل الفصل القضائي في النزاعات المتعلقة أو الناشئة عن استخدام اسم نطاق) أو (ب) عنوان مسجل اسم النطاق كما هو موضح من أجل لتسجيل اسم النطاق في قاعدة بيانات WHOIS الخاصة بأمين السجل المعني في وقت تقديم الشكوى إلى مزود خدمة تسوية الخلافات ("الاختصاص المتبادل"). وتعرب المنظمات الحكومية الدولية عن قلقها من أن الموافقة على بند "الاختصاص المتبادل" هذا يمكن اعتباره تنازلاً صريحاً أو ضمناً عن حصانات المنظمات الحكومية الدولية بموجب القوانين الوطنية القائمة. وقد تمت صياغة عملية وضع السياسات للحقوق التصحيحية لتحديد "ما إذ كان سيتم تعديل UDRP و URS للسماح بالوصول إلى هذه الآليات واستخدامها من قبل المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية... أو ما إذا كان ينبغي وضع إجراء منفصل لتسوية النزاعات القائمة يكون مصمماً بدقة في المستوى الثاني على غرار UDRP و URS وبأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة والظروف الخاصة للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية"، وقد رأى كثيرون أن التوصية 5 تقلل من وصول المنظمات الحكومية الدولية إلى آليات الحقوق التصحيحية. ونتيجة لذلك، قرر مجلس GNSO أن هناك حاجة إلى عمل إضافي يخص السياسات بشأن المشكلة المحددة التي تهدف التوصية رقم 5 إلى حلها.

## 1.2 التوصيات النهائية

توصل فريق العملية المعجلة لوضع السياسات إلى خمس توصيات نهائية لمعالجة المشكلات التي تقع ضمن نطاق عمله، وفقاً لتعليمات مجلس GNSO كما هو موثق في ميثاقه.

توصل فريق العملية المعجلة لوضع السياسات إلى اتفاق نهائي على النقاط التالية: (1) إضافة تعريف لمصطلح "المنظمة الدولية الحكومية المدعية" إلى القواعد الحالية المطبقة على UDRP و URS، لتسهيل عرض المنظمة الدولية الحكومية لحقوق التقاضي ضد أي مسجل (في حالة عدم وجود علامة تجارية مسجلة)؛ و(2) تضمين خيار للتحكيم الطوعي بعد قرار أولي من لجنة UDRP أو URS لصالح المنظمة الدولية الحكومية المدعية، لحل مشكلة كيفية الاعتراف بالحصانة القضائية للمنظمة الحكومية الدولية مع الحفاظ على حق المسجل في اختيار اللجوء إلى المحكمة.

### 1.2.1 توصية بخصوص متطلبات أهلية UDRP و URS للمنظمات الحكومية الدولية

تتناول التوصية الأولى من فريق العملية المعجلة لوضع السياسات (التوصية رقم 1) تحدياً أولياً تواجهه المنظمات الدولية الحكومية بموجب متطلبات UDRP و URS الحالية بأن يكون للمدعي حقوق علامة تجارية من أجل مقاضاة أي مسجل اسم نطاق. وفي هذا الصدد، يقترح فريق العملية المعجلة لوضع السياسات تعديلات محددة على القواعد المطبقة على UDRP و URS والتي ستضيف تعريفاً يوضح معايير "المنظمات الدولية الحكومية المدعية". يرى فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن إضافة هذا التعريف سيوفر متطلبات أهلية أكثر وضوحاً للمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالحاجة إلى إثبات أنهم أظهروا حقوقاً كافية للمضي قدماً في شكوى UDRP أو URS.

### 1.2.2 توصيات معالجة حصانات المنظمات الدولية الحكومية مع الحفاظ على حق المسجلين في طلب مراجعة ما يصدر ضدهم من قرارات UDRP أو URS

تشتمل التوصيات رقم 2 و3 و4 و5 جنباً إلى جنب مع التوصية رقم 1 من فريق العملية المعجلة لوضع السياسات على مجموعة من التوصيات ذات الصلة والمتراصة. وتهدف هذه المجموعة من التوصيات إلى تحقيق توازن مناسب في السياسة بين احترام امتيازات وحصانات المنظمات الدولية الحكومية (على وجه التحديد، الحصانة من الإجراءات القضائية) والحفاظ على حق المسجلين في رفع دعوى قضائية تسعى إلى النظر القضائي في حيثيات القضية في حالة إصدار قرار UDRP أو URS ضد المسجل.

### 1.3 ملخص المداولات حتى تاريخه

يلخص القسم 3 من هذا التقرير مداولات فريق العملية المعجلة لوضع السياسات فيما يتعلق بكيفية نظره في التوصيات النهائية ووضعها.

### 1.4 الخطوات القادمة

سيتم تسليم هذا التقرير النهائي إلى مجلس GNSO للنظر في التوصيات التي تم وضعها من خلال العملية المعجلة لوضع السياسات.

## 2 التوصيات النهائية

احتفظ فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بتعليمات مجلس GNSO فيما يتعلق بالنظر في حل سياسة مناسبة للتوصية رقم 5 من عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية في طليعة عمله. ومع ذلك، خلص معظم فريق العملية المعجلة لوضع السياسات في وقت مبكر إلى أنه لا يمكن صياغة حل قائم على سياسة وعملية مناسبة ببساطة من خلال النظر إلى تلك التوصية بمعزل عن غيرها. وعلى الرغم من أن التوصية رقم 5 معنية بنتائج عملية تسوية المنازعات حيث تؤكد المنظمة الدولية الحكومية المتضررة على الحصانة من الاختصاص القضائي، اتفق معظم فريق العملية المعجلة لوضع السياسات على أنه من أجل معالجة هذه المشكلة المحددة، فإنه يحتاج أولاً إلى أن يحدد كيف تكون المنظمات الحكومية الدولية قادرة على تقديم شكوى بموجب آلية تسوية المنازعات ذات الصلة ومن هي تلك المنظمات الدولية الحكومية التي تكون قادرة على ذلك. في هذا الصدد، أشار أعضاء فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أنه لا يجوز للمنظمات الحكومية الدولية امتلاك أو الاحتفاظ بعلامات تجارية<sup>1</sup> مسجلة بأسمائها أو اختصاراتها أو غيرها من المعرفات، وذلك بموجب التزامات الدول ذات السيادة الوطنية المشاركة في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.

حيث يمثل هذا تحدياً لمثل هذه المنظمات الحكومية الدولية، نظراً لوجود متطلبات محددة بموجب UDRP وURS بأن على المدعي "تقديم ما يثبت أن اسم النطاق المعني متطابق أو مشابه إلى حد اللبس للعلامة التجارية التي يتمتع فيها المدعي بحقوق". نتيجة للمناقشات، يقترح فريق العملية المعجلة لوضع السياسات التوصية رقم 1، والتي يعتقد أنها ستوضح متطلبات الأهلية للمنظمات الحكومية الدولية لإثبات الحقوق (غير المسجلة) بموجب UDRP وURS.

لمعالجة المشكلة المحددة بموجب التوصية رقم 5 من عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية، يقترح فريق العملية المعجلة لوضع السياسات مجموعة أخرى من التوصيات (التوصية رقم 2 و3 و4 و5) التي يستهدف أن تكون "مترابطة" جنباً إلى جنب مع التوصية رقم 1 (كما هو موضح في القسم 13 من دليل عملية وضع سياسات GNSO<sup>2</sup>). ويرى غالبية فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن هذه المجموعة من التوصيات تأتي استجابة لتوجيهات مجلس GNSO بأن حل السياسة المقترح "متوافق بشكل عام" مع التوصيات الأربع الأخرى من عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية.

### 2.1 التوصيات النهائية

قرر مجلس GNSO عدم الموافقة على التوصية الأصلية رقم 5 من عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية. إن الفهم الجماعي لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات يتمثل في أن مجلس GNSO رفض بذلك التوصية الأصلية رقم 5، وبدلاً من ذلك، كلف مجموعة عمل عملية وضع السياسات لآلية حماية الحقوق بوضع حل قائم على سياسة للمشكلة التي كانت التوصية الأصلية رقم 5 تهدف إلى حلها وسيكون ذلك بشكل عام بما يتوافق مع التوصيات أرقام 1 إلى 4 من عملية وضع السياسات. يعتقد فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن توصياته النهائية (أدناه) تتناول المشكلات التي أثارها الحصانة

<sup>1</sup> لا تنخرط المنظمات الدولية الحكومية في التبادلات التجارية أو التجارة بالمعنى الدقيق للكلمة والتي يتم فيها تسجيل العلامات التجارية واستخدامها بشكل عام.

<sup>2</sup> راجع <https://gns0.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/annex-2-pdp-manual-24oct19-en.pdf> ("برغم أنه يجوز لمجلس GNSO اعتماد جميع التوصيات الواردة في التقرير النهائي أو أي جزء منها، يستحب أن يضع مجلس GNSO في الاعتبار ما إذا كان فريق عملية وضع السياسات قد أشار إلى أن أي من التوصيات الواردة في التقرير النهائي معتمدة على بعضها البعض أم لا. ولا يستحب أبداً أن يقوم مجلس GNSO بتحديد بنود التوصيات التي حدد فريق عملية وضع السياسات بأنها معتمدة على بعضها البعض").

القضائية للمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بإجراءات التقاضي بعد قرار UDRP أو URS، وأن هذه التوصيات تستجيب لتوجيهات مجلس GNSO بأن يكون حل السياسة المقترح "متسق بشكل عام" مع التوصيات أرقام 1 إلى 4 من عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية. على هذا النحو، يوصي فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بأن يوافق مجلس GNSO على التوصيات النهائية التالية أرقام 1 إلى 5 من هذه العملية المعجلة لوضع السياسات.

لمعالجة المشكلة المحددة بموجب التوصية رقم 5 من عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية، يقترح فريق العملية المعجلة لوضع السياسات الحزمة الفردية التالية من التوصيات.

- يود فريق العملية المعجلة لوضع السياسات التأكيد على أنه يجب قراءة توصياته النهائية في السياق التالي:
- إن إدراج خيار تحكيم في UDRP و URS لا يحل محل أو يحد أو يؤثر بطريقة أخرى على إتاحة إجراءات التقاضي لأي من الطرفين، أو -فيما يتعلق بالتعليق السريع الموحد- القدرة على تقديم استئناف ضمن إطار عمل URS. يستمر أي من الطرفين في التمتع بالحق في رفع دعوى في المحكمة، حتى النقطة الزمنية التي تبدأ فيها إجراءات التحكيم (إن وجدت).
  - إن إدراج خيار تحكيم في UDRP و URS لا يؤثر على الجداول الزمنية لطلب أو لتنفيذ التصحيح ذي الصلة، ما لم ينص على خلاف ذلك صراحةً في التوصيات أدناه.

يدرك فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أنه بموجب دليل عملية وضع السياسات لمنظمة GNSO، وفي حالة عدم وجود ظروف استثنائية، يجب على مجلس GNSO التوجيه بإنشاء فريق لمراجعة التنفيذ (IRT) لمساعدة فريق عمل منظمة ICANN في تطوير تفاصيل التنفيذ. نظرًا لتعقيد القضايا القانونية ذات الصلة، ينصح فريق العملية المعجلة لوضع السياسات مجلس GNSO بضمان أن يضم فريق مراجعة التنفيذ أعضاء على دراية بالقواعد الموضوعية والإجرائية التي تحكم إجراءات التحكيم، بما يتماشى مع المبدأ رقم IC من مبادئ وإرشادات فريق مراجعة التنفيذ.

## 2.1.1 توصية بخصوص متطلبات أهلية UDRP و URS

### التوصية رقم 1: تعريف "المنظمة الدولية الحكومية المدعية"

يوصي فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بتعديل قواعد UDRP وقواعد URS بالطريقتين التاليتين:

أ. إضافة وصف "المنظمة الدولية الحكومية المدعية" إلى القسم 1 (أي، قسم التعريفات لكلا مجموعتي القواعد):

يشير لفظ "المنظمة الدولية الحكومية المدعية" إلى أي مما يلي:

- (1) منظمة دولية منشأة بموجب معاهدة وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية.
- (2) "منظمة حكومية دولية" تلقت دعوة دائمة، تظل سارية المفعول، للمشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة.
- (3) وكالة متخصصة أو كيان متميز أو جهاز أو برنامج تابع للأمم المتحدة<sup>3</sup>.

<sup>3</sup> يتوفر هنا وصف مرئي لمنظومة الأمم المتحدة، شاملاً وكالاتها المتخصصة وبرامجها المختلفة:

[https://www.un.org/en/pdfs/un\\_system\\_chart.pdf](https://www.un.org/en/pdfs/un_system_chart.pdf)



ii. إضافة النص التوضيحي التالي لقواعد UDRP القسم 3(ب)(8)، قسم 1.2.6 URS والقسم 3(ب)(5) من قواعد URS:

"عندما يكون المدعي منظمة دولية حكومية مدعية، فيجوز له إظهار الحقوق في علامة من خلال إثبات أن المعرف الذي يشكل أساس الشكوى تستخدمه المنظمة الدولية الحكومية المدعية لإجراء أنشطة عامة وفقاً لمهمتها المعلنة (وفقاً لما هو منصوص عليه في معاهدتها أو ميثاقها أو وثيقتها الحاكمة). يجب ألا يكون هذا الاستخدام استخداماً رمزياً."

تعيين مستوى التوافق للتوصية رقم 1: توافق كامل في الآراء

#### نص توضيحي:

أقر فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بعدم وجود مصدر موثوق واحد لتحديد ما إذا كانت المنظمة هي منظمة دولية حكومية أم لا. ولضمان اقتصار توصياته على حل قائم على سياسة للمسألة المحددة التي تم تكليفه بمعالجتها، رأى فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن من الضروري التأكيد من أن توصياته تنطبق فقط على تلك المنظمات التي يوجد لها دليل واقعي يمكن إثباته لاتصافها بصفة المنظمة الدولية الحكومية. لكي يصل فريق العملية المعجلة لوضع السياسات إلى تعريفه النهائي لمصطلح "المنظمة الدولية الحكومية المدعية"، فقد قام بتحليل نظام الأمم المتحدة والوثائق والأحكام ذات الصلة في المعاهدات الدولية (مثل المادة 6 ثالثاً من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية)، ومشورة GAC.

يعتقد فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أيضاً أن من الأهمية بمكان الإبقاء على متطلبات UDRP و URS التي تنص على أن المدعي يجب أن يكون لديه حقوق في علامة تجارية أو علامة خدمة يكون نطاق المسجل مطابقاً لها أو مشابهاً لها إلى حد اللبس. في حالة المنظمات الدولية الحكومية المدعية (حسب التعريف) الذين قد لا يمتلكون علامة تجارية مسجلة في معرف المنظمة الدولية الحكومية ذي الصلة، توضح توصية فريق العملية المعجلة لوضع السياسات كيف يتعامل هؤلاء المدعون مع هذا الشرط من خلال إثبات الحقوق غير المسجلة المكافئة للعلامات التجارية من الناحية الوظيفية.

## 2.1.2 توصيات معالجة حصانات المنظمات الدولية الحكومية مع الحفاظ على حق المسجلين في طلب مراجعة ما يصدر ضدّهم من قرارات UDRP أو URS

التوصية رقم 2: الإعفاء من الخضوع "للاختصاص المتبادل"

(a) يوصي فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بإعفاء المنظمة الدولية الحكومية المدعية (على النحو المحدد في التوصية رقم 1) من المتطلب الوارد في القسم 3(ب)(12) من قواعد UDRP والقسم 3(ب)(9) من قواعد URS.

(b) يوصي فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بأنه عند إعادة توجيه شكوى مقدمة من المنظمة الدولية الحكومية المدعية إلى المدعى عليه (وفقاً للفقرة 2(أ) من UDRP أو الفقرة 4.2 من URS، حسب الاقتضاء)، يجب أن يدمج موفر UDRP أو URS ذو الصلة أيضاً إشعاراً يبلغ فيه المدعى عليه بما يلي؛

(1) بحقه في الطعن في قرار UDRP بإلغاء أو نقل اسم النطاق، أو قرار URS المقدم لصالح المنظمة الدولية الحكومية المدعية، عن طريق رفع دعوى في المحكمة.

(2) وأنه في حالة اختيار المدعى عليه بدء إجراءات تقاضي، يجوز للمنظمة الدولية الحكومية المدعية تأكيد امتيازاتها وحصاناتها وما قد يفرض إليه ذلك من رفض المحكمة الاستماع إلى حثيات القضية على أساس امتيازات وحصانات المنظمة الدولية الحكومية.

(3) وأن المدعى عليه لديه الخيار في الموافقة على التحكيم الملزم لتسوية النزاع في أي وقت، بما في ذلك بدلاً من بدء إجراءات التقاضي أو إذا قدم دعوى في محكمة ورفضت المحكمة الاستماع إلى حثيات قضية.

تعيين مستوى التوافق للتوصية رقم 2: توافق كامل في الآراء

#### نص توضيحي:

تتناول هذه التوصية تعليمات مجلس GNSO بأن حل السياسة الموصى به لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات يجب أن "[يأخذ بعين الاعتبار] احتمال تمتع المنظمة الدولية الحكومية بالحصانة القضائية في ظروف معينة؛ ... لا يؤثر على حق وقدرة المسجلين في رفع دعوى قضائية في محكمة مختصة سواء بعد قضية UDRP/URS أو غير ذلك؛ وأيضًا ... [يقر] بأن وجود الحصانة القضائية للمنظمات الدولية الحكومية وحدود تلك الحصانة في أي حالة معينة هي مسألة قانونية تقررها المحاكم المختصة".

كما وافق فريق العملية المعجلة لوضع السياسات في وقت مبكر من مداواته على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين حقوق ومصالح المسجلين والمنظمات الحكومية الدولية. عندما انتهى فريق العملية المعجلة لوضع السياسات من توصيته بإعفاء المنظمات الدولية الحكومية المدعية من شرط الموافقة -فيما يتعلق بأي طعن في قرار UDRP أو قرار URS- على الخضوع للاختصاص القضائي للمحاكم في اختصاص قضائي مشترك واحد ومحدد على الأقل (حسب تعريف المصطلح في قواعد UDRP وقواعد URS)، فقد رأى أن من المهم التأكد من أن المسجلين الذين يرغبون في الطعن في نتيجة UDRP أو URS في المحكمة يجب أن يدركوا أن ممارسة المنظمة الدولية الحكومية المدعية لامتيازاتها وحصاناتها قد تعني أن المحكمة ترفض الاستماع إلى قضية المسجل.

#### التوصية رقم 3: مراجعة التحكيم بعد إجراءات UDRP

يوصي فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بإضافة الأحكام التالية إلى UDRP لاستيعاب إمكانية التحكيم الملزم لمراجعة قرار أولي للجنة يصدر بموجب UDRP:

- i. يجب على المنظمة الدولية الحكومية المدعية عند تقديم شكواها الإشارة إلى موافقتها -إذا وافق المسجل أيضاً- على تسوية القرار النهائي لنتائج إجراءات UDRP من خلال التحكيم الملزم.
- ii. عند إبلاغ قرار لجنة UDRP للأطراف في الحالات التي يكون فيها المدعي منظمة دولية حكومية مدعية، يجب على مزود UDRP تزويد كلا الطرفين بالمعلومات المتعلقة بقواعد التحكيم المعمول بها.
- iii. وفقاً للفقرة 4(ك) من UDRP، يجب أن ينتظر أمين السجل ذو الصلة عشرة (10) أيام عمل (وفقاً للمعمول به في الموقع الكائن به مقره الرئيسي) قبل تنفيذ قرار لجنة UDRP المقدم لصالح المنظمة الدولية الحكومية المدعية. يجب على أمين السجل إيقاف التنفيذ إذا تلقى خلال تلك الفترة وثائق رسمية تفيد بأن المسجل قد بدأ إجراءات التقاضي في موقعه أو في موقع المقر الرئيسي لأمين السجل أو قد قدم طلباً أو إشعاراً بالتحكيم.
- iv. عندما يتلقى أمين السجل المعني طلباً أو إشعاراً بالتحكيم، فيجب أن يظل أو يستمر، حسب الاقتضاء، في تنفيذ قرار لجنة UDRP حتى يتلقى المستندات الرسمية المتعلقة بنتيجة التحكيم أو أي دليل مرضٍ آخر للتسوية أو حل نهائي آخر للنزاع.
- v. عندما يبدأ المسجل إجراءات تقاضي وترفض المحكمة الاستماع إلى حثيات القضية على أساس امتيازات وحصانات المنظمة الدولية الحكومية، يجوز للمسجل تقديم النزاع إلى التحكيم الملزم في غضون عشرة (10) أيام عمل من أمر المحكمة برفض الاستماع إلى حثيات القضية، من خلال تقديم طلب أو إشعار بالتحكيم إلى مؤسسة التحكيم المختصة مع إرسال نسخة إلى أمين السجل ذي الصلة ومزود UDRP. وفي حال لم يقدم المسجل طلباً أو إشعاراً بالتحكيم إلى مؤسسة التحكيم المختصة (مع نسخة إلى أمين السجل وموفر UDRP والمنظمة الدولية الحكومية المدعية) في غضون عشرة (10) أيام عمل من أمر

المحكمة برفض الاستماع إلى حيثيات القضية على أساس امتيازات وحصانات المنظمة الدولية الحكومية، يتم تنفيذ قرار UDRP الأصلي بمعرفة أمين السجل.

vi. وفي حال قرر المسجل تقديم النزاع إلى التحكيم الملزم، يجب عليه إخطار أمين السجل ذي الصلة قبل الشروع في إجراءات التحكيم مع هيئة التحكيم.

vii. يجب على مؤسسة التحكيم التي يقدم إليها المسجل طلبًا أو إشعارًا بالتحكيم إخطار المنظمة الدولية الحكومية المدعية بقرار المسجل ببدء التحكيم.

تعيين مستوى التوافق للتوصية رقم 3: توافق كامل في الآراء

#### إرشادات التنفيذ:

يعتقد فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن اختيار قواعد التحكيم المناسبة ومقدم (مقدمي) التحكيم هو مسألة من المناسب أكثر التعامل معها أثناء التنفيذ. ولتحقيق هذه الغاية، طور فريق العملية المعجلة لوضع السياسات مجموعة من مبادئ السياسة الواردة في الملحق "أ" بهذا التقرير النهائي. تهدف مبادئ السياسة هذه إلى أن تكون إطارًا توجيهيًا شاملاً لفريق مراجعة التنفيذ الذي سيتم تشكيله لتقديم المشورة لمنظمة ICANN بشأن تنفيذ السياسات المعتمدة من EPDP هذه.

#### التوصية رقم 4: مراجعة التحكيم بعد إجراءات URS

يوصي فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بإضافة الأحكام التالية إلى URS لاستيعاب إمكانية التحكيم الملزم لمراجعة قرار صادر بموجب URS:

- i. يجب على المنظمة الدولية الحكومية المدعية عند تقديم شكواها الإشارة إلى موافقتها -إذا وافق المسجل أيضًا- على تسوية القرار النهائي لنتائج إجراءات URS من خلال التحكيم الملزم.
- ii. عند إبلاغ قرار URS للأطراف حيث يكون المدعي هو المنظمة الدولية الحكومية مدعية، يجب على مزود URS تزويد كلا الطرفين بالمعلومات المتعلقة بقواعد التحكيم المعمول بها.
- iii. وفي حال بدأ المسجل إجراءات تقاضي ورفضت المحكمة الاستماع إلى حيثيات القضية على أساس امتيازات وحصانات المنظمة الدولية الحكومية، يجوز للمسجل تقديم النزاع إلى التحكيم الملزم في غضون عشرة (10) أيام عمل من تاريخ أمر المحكمة برفض الاستماع إلى حيثيات القضية، من خلال تقديم طلب أو إشعار بالتحكيم إلى مؤسسة التحكيم المختصة مع نسخة إلى مزود URS. سيظل اسم (أسماء) النطاق ذي الصلة معلقًا طوال فترة انتظار أي إجراء تحكيم من هذا القبيل.
- iv. ومتى ما قدم المسجل استئنافًا بموجب القسم 12 من URS ولم يتم الحكم لصالحه الاستئناف، يجوز له تقديم النزاع إلى التحكيم الملزم في غضون عشرة (10) أيام عمل من تاريخ قرار لجنة الاستئناف، عن طريق تقديم طلب أو إشعار بالتحكيم إلى مؤسسة التحكيم، مع نسخة إلى مزود URS والمنظمة الدولية الحكومية المدعية. سيظل اسم (أسماء) النطاق ذي الصلة معلقًا طوال فترة انتظار أي إجراء تحكيم من هذا القبيل.
- v. وإذا قرر مسجل تقديم النزاع إلى التحكيم الملزم، فيجب عليه إخطار مزود URS ذي الصلة قبل الشروع في إجراءات التحكيم مع هيئة التحكيم المختصة.
- vi. يجب على مقدم التحكيم الذي يقدم إليه المسجل طلبًا أو إشعارًا بالتحكيم إخطار المنظمة الدولية الحكومية المدعية بقرار المسجل ببدء التحكيم.

تعيين مستوى التوافق للتوصية رقم 4: توافق كامل في الآراء

**إرشادات التنفيذ:**

يعتقد فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن اختيار قواعد التحكيم المناسبة ومقدم (مقدمي) التحكيم هو مسألة من المناسب أكثر التعامل معها أثناء التنفيذ. ولتحقيق هذه الغاية، طور فريق العملية المعجلة لوضع السياسات مجموعة من مبادئ السياسة الواردة في الملحق "أ" بهذا التقرير النهائي والتي تهدف إلى العمل في صورة إطار عمل إرشادي لفريق مراجعة التنفيذ الذي سيتم تشكيله لتقديم المشورة لمنظمة ICANN بشأن تنفيذ السياسات من EPDP هذه والتي وافق عليها مجلس GNSO واعتمدها مجلس إدارة ICANN.

**التوصية رقم 5: القانون المعمول به لإجراءات التحكيم**

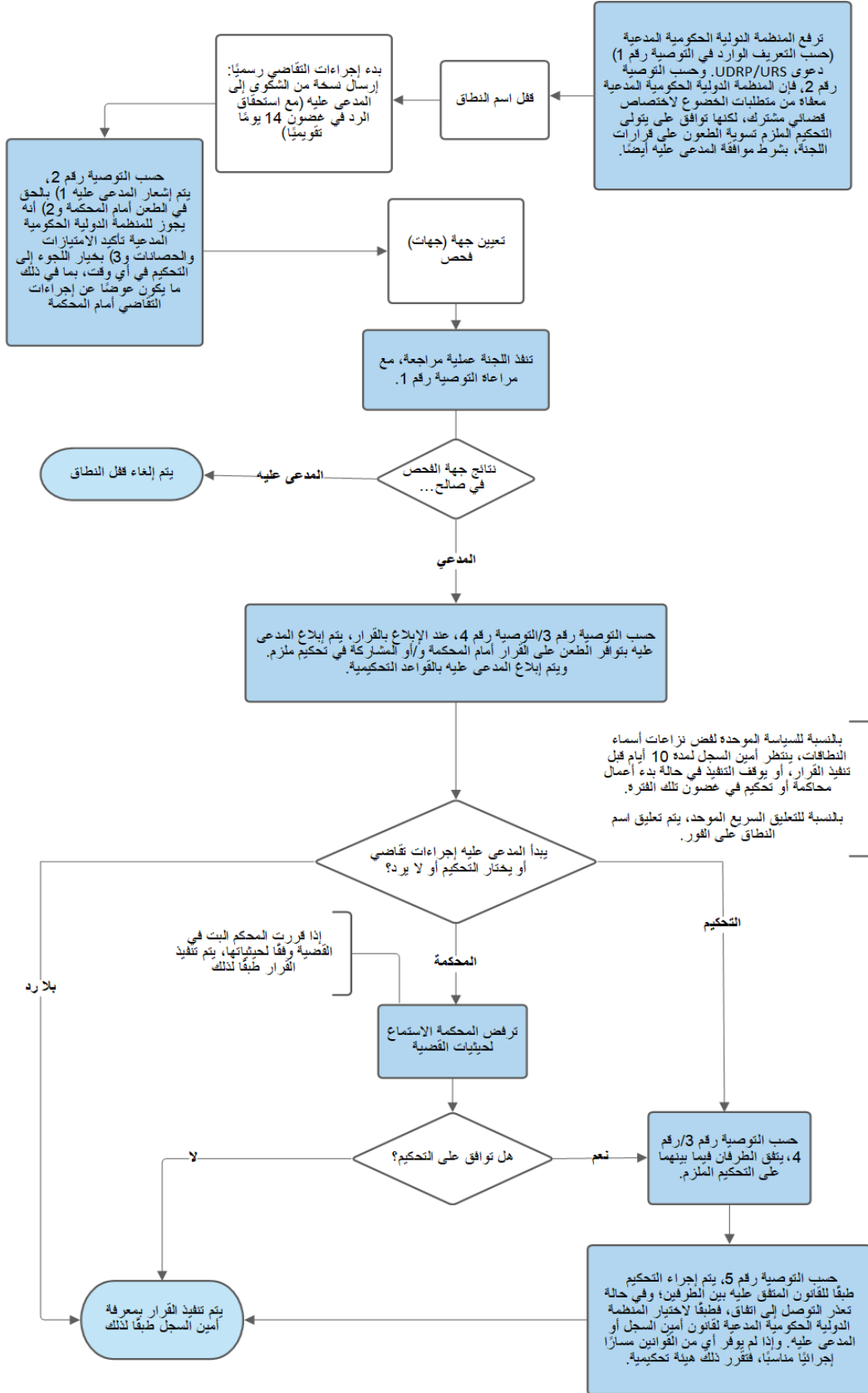
يتم التحكيم وفقاً للقانون على النحو المتفق عليه بين الطرفين. في حال تعذر على الطرفين التوصل إلى اتفاق مشترك، يتعين على المنظمة الدولية الحكومية المدعية اختيار إما عنوان المقر الرئيسي لأمين السجل ذي الصلة أو عنوان صاحب اسم النطاق كما هو موضح لتسجيل اسم النطاق المتنازع عليه في قاعدة بيانات Whois الخاصة بأمين السجل ذي الصلة في وقت تقديم الشكوى إلى مزود UDRP أو URS. في حال تعذر على الطرفين التوصل إلى اتفاق مشترك في قضية تم فيها تسجيل اسم النطاق من خلال خدمة<sup>4</sup> وكيل أو خصوصية وتم الكشف عن هوية المسجل الأساسي ضمن إجراءات UDRP أو URS، تختار المنظمة الدولية الحكومية المدعية إما القانون المعمول به في المكان الكائن به المقر الرئيسي لأمين السجل ذي الصلة أو القانون الساري في موقع المسجل الأساسي. وفي جميع الأحوال، متى لم تنص أي من القوانين على سبب مناسب للدعوى، يتعين على هيئة التحكيم اتخاذ قرار بشأن القانون الواجب تطبيقه وفقاً لقواعد التحكيم المعمول بها.

تعيين مستوى التوافق للتوصية رقم 5: توافق كامل في الآراء

**ملاحظة على التوصيات أرقام 1 إلى 5:**

يوضح المخطط الانسيابي أدناه تسلسل الأحداث التي تحدث أثناء إجراءات UDRP أو URS، مع إبراز الإضافات والتغييرات التي اقترحتها فريق العملية المعجلة لوضع السياسات باللون الأزرق. تم إعداد المخطط الانسيابي من قبل فريق العملية المعجلة لوضع السياسات للأغراض التوضيحية فقط، وللمساعدة في فهم الآثار المترتبة على التوصيات النهائية لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات. ولا ينبغي تفسيره على أنه المصدر المعتمد للتوصيات النهائية لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات، كما أنه ليس مؤشراً على إجراءات UDRP/URS بأكملها. في حالة وجود أي تناقضات أو فجوات بين المخطط الانسيابي ونص التوصيات النهائية لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات (كما هو موضح أعلاه)، يتم العمل بالنسخة النصية للتوصية.

<sup>4</sup> نظر فريق العملية المعجلة لوضع السياسات في الاختلافات بين خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية (على سبيل المثال، كما هو موضح في التعاريف ذات الصلة في القسمين 1.2 و 1.3 من مواصفات الوكيل المعتمد والخصوصية في اتفاقية اعتماد أمناء السجلات: <https://www.icann.org/resources/pages/approved-with-specs-2013-09-17-en#privacy-proxy>) وكذلك UDRP البند 4(ب) (فيما يتعلق بالتحديثات في الوقت المناسب لبيانات المدعى عليه، بما في ذلك ما يكون نتيجة لطلب من خدمة الوكيل المعتمد أو الخصوصية للكشف عن بيانات العميل الأساسية). نظراً لأن التوصية رقم 5 تهدف إلى التأكد من أن اختيار القانون لإجراء التحكيم مرتبط بالمسجل الفعلي أو الأساسي وحيثما كان مقره، فقد قام فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بتضمين صياغة في التوصية لمعالجة الموقف الذي تم فيه تسجيل اسم النطاق عبر خدمة الوكيل المعتمد أو الخصوصية.



[رابط إلى المخطط الكامل](#)

## 2.2 تحليل أثر تغيير السياسة

يعتقد فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن توصياته، في حالة الموافقة عليها واعتمادها، ستسهل الوصول إلى UDRP و URS واستخدامهما من قبل المنظمات الحكومية الدولية مع الحفاظ على حقوق المسجل الحالي. بالإضافة إلى ذلك، طور فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أساساً منطقيًا محددًا لتوصياته التي يعتقد أنها توضح كيف أن الحل المقترح مناسب ومتناسب مع المشكلة التي تم تكليفه بحلها، دون تعديل الهيكل الأساسي أو نطاق UDRP أو URS، وكلاهما تمت أو ستتم مراجعتهما بواسطة عملية وضع السياسات لآلية حماية الحقوق لمنظمة GNSO في المرحلة الثانية من عملها.

يدرك فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أنه إذا أصبحت هذه التوصيات سياسة توافق، فستخضع السياسة للمراجعة. على الرغم من أن مجلس GNSO هو المسؤول عن تحديد وقت إجراء مراجعات سياسة التوافق، فإن فريق العملية المعجلة لوضع السياسات يقترح أن الشروع في إجراء مراجعة يجب أن يتم بدوّه من خلال عدد معين من شكاوى المنظمات الدولية الحكومية بدلاً من إجرائها على فترات زمنية محددة أو حسب تاريخ التقويم.

يعتقد فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن المراجعة يجب أن تتضمن تحديد فاعلية السياسة. لذلك يقترح فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن تتضمن المراجعة النظر في الأسئلة التالية:

- هل ساعد إدخال تعريف "المنظمة الدولية الحكومية المدعية" المنظمات الحكومية الدولية في الوصول إلى UDRP و URS واستخدامهما؟
- هل كانت هناك حالات لم تتمكن فيها المنظمات الحكومية الدولية من المضي قدمًا في UDRP أو URS بسبب عدم الوفاء بتعريف "للمنظمات الدولية الحكومية المدعية"؟
- هل مقدمو UDRP و URS على دراية بأية حالات يكون فيها المدعى عليه مرتبًا من المعلومات المضمنة في إشعار الشكوى أو اختيار التحكيم بدلاً من بدء إجراءات التقاضي؟
- هل حافظت التغييرات الموضحة في التوصيتين 3 و 4 على حقوق المسجل في المراجعة القضائية في محكمة، ولكنها وفرت أيضًا خيار التحكيم بدلاً من المحكمة أو التحكيم اللاحق حيث نجحت المنظمة الدولية الحكومية في تأكيد حصانتها؟

يقترح فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أيضًا المؤشرات التالية للمساعدة في تحديد السياق لتقييم فاعلية السياسة:

- عدد شكاوى UDRP و URS المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية
- عدد قرارات لجنة UDRP و URS لصالح المنظمة الدولية الحكومية المدعية التي:
  - (1) تم تنفيذها من قبل أمين سجل بعد عشرة (10) أيام عمل، دون إجراء تقاضي أو تحكيم.
  - (2) وبقيت (أي لم تنفذ) من قبل أمين سجل نتيجة لبدء إجراءات التحكيم.
- عدد قرارات لجنة UDRP و URS التي تتضمن منظمات دولية حكومية مدعية ولم يكن فيها أي استجابة من المسجل، ونتائجها.
- عدد إجراءات التقاضي التي رفعها المسجل وما إذا كانت المحكمة قد تولت الاختصاص أم رفضته.
- عدد إجراءات التحكيم بين المنظمة الدولية الحكومية المدعية والمسجل الخاسر

يدرك فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أنه بينما يمكن الحصول على بعض هذه المؤشرات المقترحة من مقدمي خدمة UDRP و URS ذوي الصلة وأمناء السجلات المعتمدين من ICANN، فمن المحتمل أن يكون من الصعب جدًا الحصول على إحصاءات وتقارير دقيقة فيما يتعلق بإجراءات تقاضي بعد UDRP/URS. وبالمثل، سيكون الحصول على أرقام ونتائج دقيقة لإجراءات التحكيم أمرًا بالغ الصعوبة، لا سيما عندما لا تكون علنية. في هذه الحالات، قد يكون من الضروري محاولة الحصول على بيانات توضيحية من خلال استطلاعات رأي المسجل والمنظمات الحكومية الدولية، على الرغم من أن فريق العملية المعجلة لوضع السياسات يقر بأن البيانات التي تم الحصول عليها عبر هذه الوسائل من المحتمل أن تكون غير كاملة.

### 3 ملخص المداولات

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن مداولات فريق العملية المعجلة لوضع السياسات. يُقصد بالنقاط الموضحة أدناه أن تكون معلومات أساسية موجزة وذات صلة حول مناقشات المجموعة التي توفر السياق لتناجها المقترحة. لا ينبغي قراءة هذه النقاط على أنها تمثل مجمل مداولات فريق العملية المعجلة لوضع السياسات.

فقد نشر فريق العملية المعجلة لوضع السياسات تقريره الأولي للتعليقات العامة في سبتمبر/أيلول 2021. تلقى هذا التقرير ما مجموعه ثلاثة وثلاثين (33) تعليقًا، أربعة عشر (14) منها مقدمة من قبل معلقين فرديين، وثلاثة عشر (13) من منظمات (إلى حد كبير إما من منظمات حكومية دولية أو أعضاء من مجتمع مستثمري النطاقات)، وجاءت الستة المتبقية (6) من أحد هياكل المجتمع المعترف بها لمؤسسة ICANN (وهي، الدائرة التجارية ودائرة الملكية الفكرية، واللجنة الاستشارية العامة (ALAC)، واللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)، ومجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات ومجموعة أصحاب المصلحة للسجلات)<sup>5</sup>. استخدم فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أداة مراجعة التعليقات العامة الخاصة بمنظمة GNSO لتنظيم عمليات تقديم التعليقات المختلفة وفقًا لكل توصية أولية متضمنة في التقرير الأولي. سهّل ذلك تحليل فريق العملية المعجلة لوضع السياسات لكل تعليق وتحديد أي قضايا أو حقائق أو مخاوف جديدة أثارها المعلقون.

يمكن مراجعة أداة مراجعة التعليقات العامة ومناقشات فريق العملية المعجلة لوضع السياسات للتعليقات التي تلقاها على مساحة ويكي لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات [هنا](#).

في الفترة ما بين أكتوبر/تشرين الأول 2021 (عندما تم إغلاق إجراءات التعليق العام على التقرير الأولي) حتى فبراير/شباط 2022، راجع فريق العملية المعجلة لوضع السياسات التعليقات والآراء التي تلقاها وبدأ في وضع مسودة التوصيات النهائية بناءً على التعليقات والمداولات اللاحقة. تلخص الأقسام الفرعية التالية المواضيع والاعتبارات الرئيسية التي ناقشها فريق العملية المعجلة لوضع السياسات للوصول إلى استنتاجاته النهائية.

### 3.1 البحث الأولي وإيجاد الحقائق المبدئية

بموجب الملحق الذي يؤسس مسار عمل المنظمات الدولية الحكومية وينعكس في ميثاق فريق العملية المعجلة لوضع السياسات، فإنه "من المتوقع لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن يأخذ في الاعتبار مراجعة الوثائق التاريخية ذات الصلة والعمل المجتمعي السابق الذي أجرته مجموعة عمل PDP الخاصة بآليات حماية الحقوق العلاجية (انظر القسمين 3.1 و3.2 من التقرير النهائي لعملية وضع السياسات)، ومشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ذات الصلة، وخطاب 31 أكتوبر 2016 من المستشارين القانونيين للمنظمة الدولية الحكومية إلى قيادة المجلس، ورأي الخبير القانوني الخارجي بتكليف من مجموعة عمل PDP (الملحق و)، ومقترح المجموعة الصغيرة للمنظمة الدولية الحكومية (الملحق د)". تم تزويد أعضاء فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بهذه الوثائق [ورقة إحاطة](#) لتوضيح نطاق العمل المتوقع وتسليط الضوء على المداولات السابقة التي جرت في عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية.

والجدير بالذكر أن الملحق ينص على أنه "[من] أجل تجنب إعادة فتح توصيات السياسة أو إعادة النظر فيها، إلى أقصى حد ممكن، يوجه مجلس GNSO مسار عمل المنظمات الحكومية الدولية لتبني توصياتها على تحليلها للمواد المذكورة في هذه الفقرة، ومداولاتها حول ما إذا كانت هناك حاجة لوضع توصيات السياسة المناسبة لمعالجة احتياجات المنظمات الحكومية الدولية المحددة فيما يتعلق بالمشكلة المحددة التي تمت إحالتها إلى عملية وضع السياسات لآليات حماية الحقوق من قبل مجلس GNSO". في هذا السياق، راجع فريق العملية المعجلة لوضع

<sup>5</sup> يمكن الاطلاع على إجراءات التعليق العام والمواد المقدمة وتقرير فريق العمل هنا: <https://www.icann.org/en/public-comment/proceeding/initial-report-epdp-specific-curative-rights-protections-igos-14-09-2021>.

السياسات أيضًا عددًا محدودًا من [المواد السابقة](#) التي اعتبرت عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى الآليات التصحيحية لحماية الحقوق أنها تتعلق بمناقشاتها حول عملية الاستئناف والعناصر المحتملة لعملية التحكيم.

## 3.2 المداولات المتعلقة بأهلية المنظمات الدولية الحكومية بموجب UDRP و URS

كما هو مذكور في القسم 2 أعلاه، وافق معظم فريق العملية المعجلة لوضع السياسات على أنه من أجل وضع حل قائم على سياسة ومناسب للمشكلة التي تم تكليفه بحلها، كان من الضروري النظر أولاً في التحديات التي تواجه المنظمات الحكومية الدولية مع متطلبات UDRP و URS الحالية حيث يكون لدى المدعي حقوق علامة تجارية. وافق مجلس GNSO سابقًا على التوصية رقم 2 من عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية، والتي من شأنها أن تسمح للمنظمات الحكومية الدولية بمحاولة تلبية هذا المطلب من خلال الاعتماد على الحماية التي توفرها المادة 6 ثالثًا من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية. في هذا الصدد، أشار فريق العملية المعجلة لوضع السياسات إلى أنه في حين أن المادة 6 ثالثًا تتطلب من الدول الأعضاء على الأقل حماية معرفات المنظمات الدولية الحكومية ضد تسجيلات العلامات التجارية المربكة والخاصة بالغير أو استخدامها كعلامة، فإنها في حد ذاتها لا تمنح تسجيلاً لحقوق العلامات التجارية الموضوعية إلى المنظمات الحكومية الدولية. لاحظ فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أيضًا أن التوصية الأصلية رقم 2، التي تمت الموافقة عليها، تترك القرار بشأن ما إذا كانت حماية المادة 6 ثالثًا ستكون كافية للأهلية لتقديم شكاوى UDRP و URS إلى أعضاء اللجنة (الأعضاء) المعنيين في كل حالة، مما يؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين للأطراف المعنيين.

سعى فريق العملية المعجلة لوضع السياسات للوصول إلى حل من شأنه أن يوفر إرشادات أكثر اتساقًا ووضوحًا للمنظمات الحكومية الدولية والمسجلين وأعضاء اللجنة دون خلق تناقض مع التوصية رقم 2. بعد تحليل المادة 6 ثالثًا، ومشورة GAC ذات الصلة ومنظومة الأمم المتحدة، وضع فريق العملية المعجلة لوضع السياسات تعريفًا مقترحًا (بما في ذلك عرض لأنشطتهم العامة) "للمنظمة الدولية الحكومية المدعية" والذي من شأنه أن يسمح للمنظمة الدولية الحكومية إثبات الحقوق التي من شأنها أن تكون مكافئة وظيفيًا لحقوق العلامات التجارية غير المسجلة.

أظهرت مراجعة فريق العملية المعجلة لوضع السياسات للتعليقات العامة التي تم تلقيها بشأن التعريف الأولي المقترح أن المعلقين الذين تناولوا الموضوع يدعمون بشكل عام اقتراح فريق العملية المعجلة لوضع السياسات، على الرغم من إعراب القليل منهم عن مخاوف تتعلق بالحاجة إلى ضمان الاتساق مع توصيات عملية وضع السياسات السابقة لحقوق التصحيحية وعارض معلق واحد اقتراح فريق العملية المعجلة لوضع السياسات. وشكل فريق العملية المعجلة لوضع السياسات نتيجة لدراسته للتعليقات المقدمة فريقًا صغيرًا لمراجعة تعريفه الأولي المقترح. اقترح الفريق الصغير تنقيح التعريف الذي ناقشه فريق العملية المعجلة لوضع السياسات ووافق عليه. ويمكن الاطلاع على التوصيات النهائية لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات، بما في ذلك التعريف المقترح المعدل لـ "المنظمة الدولية الحكومية المدعية"، في القسم 2.1.1 أعلاه.

أشار فريق العملية المعجلة لوضع السياسات إلى الموارد التالية حول منظومة الأمم المتحدة للوصول إلى تعريفها المقترح:

- قائمة بالدول والمنظمات الحالية (اعتبارًا من أغسطس/آب 2020) التي تلقت دعوات دائمة لتكون مراقبًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة: <https://undocs.org/A/INF/75/3>.
- قائمة بكيانات وبرامج الأمم المتحدة المختلفة، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة: <https://www.un.org/en/about-us/un-system>.
- قائمة بالهيئات الفرعية للأمم المتحدة، بما في ذلك لجانها الدائمة والمخصصة: <https://www.un.org/en/ga/about/subsidiary/index.shtml>.



### 3.3 المداولات المتعلقة بحصانة المنظمات الدولية الحكومية وحقوق المسجل

لاحظ فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن الخبير القانوني الخارجي، البروفيسور إدوارد سوين، قد تم التعاقد معه سابقاً لتقديم المشورة الموضوعية لعملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية. ناقش فريق العملية المعجلة لوضع السياسات الاستنتاج الذي توصل إليه الأستاذ سوين ومفاده أن مطالبة المدعي بالخضوع إلى الاختصاص القضائي المتبادل<sup>6</sup>، كما هو الحال بموجب UDRP وURS، يمكن أن يرقى إلى التنازل عن الحصانة القضائية من قبل المنظمات الدولية الحكومية. على العكس من ذلك، أقر فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بأن إزالة هذا المطلب للمنظمات الدولية الحكومية المدعية قد يضر بحق المسجل وقدرته على مراجعة قرار UDRP أو URS الأولي قضائياً، حيث يعني التأكيد الناجح للحصانة من قبل منظمة دولية حكومية أن المحكمة المعنية ستفرض المضي قدماً في القضية. وأشار فريق العملية المعجلة لوضع السياسات إلى حقيقة أن البروفيسور سوين قد اقترح بعض البدائل التي يمكن اتباعها لتكون حلاً يخص السياسات.

ناقش فريق العملية المعجلة لوضع السياسات العديد من المقترحات التي يمكن أن تسمح بالاعتراف بامتيازات وحصانات المنظمات الدولية الحكومية دون التأثير سلباً على حق المسجل في رفع دعوى أمام المحكمة: على وجه الخصوص، فوائد ومخاطر تطوير عملية استئناف داخلية في UDRP (أي حيث ستتم مراجعة طلبات الاستئناف من قرار لجنة UDRP الأولى من قبل لجنة تضم أعضاء لجنة UDRP ذوي الخبرة) مقارنة بالسماح بإجراء تحكيم طوعي. قام فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بمراجعة المقترحات المتعلقة بالعناصر المطلوبة إما لعملية الاستئناف أو خيار التحكيم، والتي تغطي مسائل تتراوح من اختيار لجنة الاستئناف أو هيئة التحكيم وكيفية ضمان حيادهم إلى القواعد الإجرائية التي يجب أن تنطبق على أي من خيارى العملية. في البداية، اعتقد بعض أعضاء فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن عملية الاستئناف الداخلية كانت المسار الأكثر كفاءة للمضي قدماً (على سبيل المثال، الإشارة إلى العملية التي كانت تستخدمها شركة Nominet في نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ".uk")، لكن أعضاء آخرين في مسار العمل اعتقدوا أن خيار التحكيم الطوعي الواضح في UDRP وURS كان هو الحل الأكثر ملاءمة.

وافق فريق العملية المعجلة لوضع السياسات في النهاية على العمل على عملية التحكيم بدلاً من آلية الاستئناف الداخلية وتوصلوا إلى اتفاق حول العديد من العناصر التي يجب دمجها في UDRP وURS كمتطلبات، على سبيل المثال، يجب إجراء التحكيم كمرحلة موضوعية حديثة للقضية، وفي حالات UDRP، يجب الحفاظ على قفل أمين السجل على النطاق المتنازع عليه طوال مدة الإجراءات ذات الصلة. قرر فريق العملية المعجلة لوضع السياسات السعي للحصول على إسهامات عامة بشأن الجوانب الرئيسية الأخرى المتعلقة بخيار التحكيم. طلب فريق العملية المعجلة لوضع السياسات في تقريره المبدئي الذي نشره للتعليقات العامة في سبتمبر/أيلول 2021 تعليقات المجتمع على السؤالين التاليين:

- ما إذا كان يجب أن يتمتع المسجل الخاسر بالقدرة على الاحتفاظ بخيار اللجوء إلى التحكيم إذا قرر أولاً رفع قضية في المحكمة ورفضت المحكمة الاستماع إلى حيثيات القضية.
- وما هو القانون الأساسي الذي ينبغي تطبيقه في إجراءات التحكيم.

قرر فريق العملية المعجلة لوضع السياسات طلب التعليقات العامة على هذه الأسئلة حيث اعتقد بعض أعضاء فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أن الاحتفاظ بخيار الذهاب إلى التحكيم بعد محاولة فاشلة لاستحضار النظر القضائي في قضيته من شأنه أن يؤدي إلى عملية مكلفة وغير فعالة، بينما رأى الأعضاء الآخرون أنه من المهم التأكيد من أن المسجل لا يزال قادراً على السعي للنظر في حيثيات قضيته.

<sup>6</sup> يشير هذا المصطلح في UDRP وURS إلى الاختصاص القضائي إما للمحكمة التي يقع فيها المقر الرئيسي لأمين السجل ذي الصلة، أو موقع المسجل.

أظهرت التعليقات العامة مخاوف قوية، لا سيما بين المعلقين الأفراد، فيما يتعلق باقتراح فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بإعفاء المنظمات الدولية الحكومية المدعية من شرط الموافقة على الخضوع لسلطة قضائية مشتركة، إلى الحد الذي قد يؤدي إلى قيود على قدرة المسجل على رفع دعوى قضائية ضد المنظمة الدولية الحكومية أو في إجبار المسجل على الذهاب إلى التحكيم. أكد هؤلاء المعلقون أن نتائج EPDP يجب ألا تقلل أو تؤثر سلبًا على حقوق المسجلين.

ورحب بعض المعلقين، بما في ذلك ALAC وGAC، بإدخال خيار التحكيم في عمليات UDRP وURS، مشيرين إلى أن التحكيم هو عملية حل نزاع معترف بها جيدًا، بما في ذلك النزاعات التجارية. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود بعض الدعم لخيار التحكيم، لم يكن هناك اتفاق شامل بين المعلقين حول ما إذا كان يجب أن يكون التحكيم هو السبيل الوحيد للحل النهائي للنزاع أو ما إذا كان يجب أن يستمر المسجل في التمكن من طلب التحكيم بعد محاولة غير ناجحة للنظر في حيثيات قضيته من قبل المحكمة. أعرب العديد من المعلقين عن وجهة نظر واضحة مفادها أن إضافة التحكيم إلى UDRP وURS لا ينبغي أن يزيل أو يقلل من حق المسجل في بدء إجراءات التقاضي، واقترح بعض المعلقين أن فريق العملية المعجلة لوضع السياسات يجب أن يوضح توصياته في هذا الصدد.

وافق فريق العملية المعجلة لوضع السياسات على أن توصياته النهائية يجب أن تمثل توازنًا بين حقوق المنظمات الحكومية الدولية وتلك الخاصة بالمسجلين. عند مراجعة جميع التعليقات العامة الواردة حول هذا الموضوع، نظر فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أيضًا في الاقتراحات والنصوص البديلة المحددة التي أثارها عدد قليل من المعلقين. تم تكليف فريق صغير بوضع مبادئ سياسة محددة بشأن العناصر الرئيسية التي يعتقد فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أنها مهمة لإجراءات التحكيم بين أي منظمة دولية حكومية مدعية ومسجل نطاق. تهدف مبادئ السياسة هذه إلى توجيه فريق مراجعة التنفيذ المستقبلي في اختيار مزود (أو مزودي) التحكيم وقواعد التحكيم المعمول بها.

بناءً على تحليله للتعليقات العامة، قام فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بتعديل توصياته الأولية إلى:

- (i) توضيح أن اقتراحه بإعفاء المنظمة الدولية الحكومية المدعية (حسب التعريف) من شرط الموافقة على الخضوع لاختصاص قضائي مشترك لا يغير أو يحد من قدرة المسجل وحقه في بدء إجراءات التقاضي؛
- (ii) القيام بتضمين التزام لمقدم UDRP أو URS بإبلاغ المسجل، عند إخطاره بشكوى مقدمة من منظمة دولية حكومية مدعية، بأن له الحق في رفع دعوى قضائية وكذلك طلب التحكيم، والآثار المحتملة في حالة طرح منظمة دولية حكومية حصاناتها وامتيازاتها في إجراءات تقاضي؛
- (iii) النص على أن المسجل لا يزال لديه خيار طلب التحكيم بعد رفعه دعوى في المحكمة ورفض المحكمة سماع حيثيات القضية على أساس امتيازات وحصانات المنظمات الدولية الحكومية؛
- (iv) واشتراط أن يقوم أمين السجل ذو الصلة (في إجراء UDRP) أو مزود URS (في إجراء URS) بإبلاغ المنظمة الدولية الحكومية المدعية إذا ما قرر المسجل متابعة التحكيم.

يمكن الاطلاع على التوصيات النهائية لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات في القسم 2.1.2 (أعلاه).

## 4 الاستنتاجات والخطوات التالية

### 4.1 الاستنتاجات النهائية

كما هو موضح بشكل كامل في القسم 2 أعلاه، توصل فريق العملية المعجلة لوضع السياسات إلى اتفاق بشأن إضافة تعريف "المنظمة الدولية الحكومية المدعية" إلى القواعد الحالية المطبقة على UDRP وURS، والذي يهدف إلى توضيح كيفية قيام المنظمات الدولية الحكومية بإظهار حقوق رفع دعوى ضد أي مسجل في حالة عدم وجود علامة تجارية (مسجلة). وافق فريق العملية المعجلة لوضع السياسات أيضًا على أن توفير التحكيم الطوعي ضمن الإطار العام لسياسة UDRP وURS هو نهج مناسب لحل مشكلة كيفية الاعتراف بالحصانة القضائية للمنظمات الدولية الحكومية، بشرط أن يكون حق المسجل في اختيار الذهاب إلى المحكمة محفوظًا أيضًا.

### 4.2 الخطوات القادمة

سيتم تسليم هذا التقرير النهائي إلى مجلس GNSO للنظر في التوصيات المقدمة من فريق العملية المعجلة لوضع السياسات.

## 5 العملية ذات الصلة وخلفية القضية

### 5.1 خلفية العملية

في يونيو/حزيران 2014، وضع مجلس منظمة دعم الأسماء العامة [ميثاق](#) مجموعة عمل عملية وضع السياسات لوصول المنظمات الدولية الحكومية-غير الحكومية للحقوق التصحيحية من حيث إمكانية "تعديل السياسة الموحد لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات أو التعليق السريع الموحد لإتاحة إمكانية استخدام والوصول إلى هذه الآليات من جانب المنظمات الدولية الحكومية وأيضا [المنظمات الدولية غير الحكومية (INGO)] وإذا كان الأمر كذلك ففي أي الجوانب أو هل من الواجب وضع إجراء لحل المنازعات يكون منفصلاً ومفصلاً في أضيق الحدود في المستوى الثاني ويقوم على نموذج السياسة الموحد لفض نزاعات أسماء النطاقات وعلى التعليق السريع الموحد ويضع في الاعتبار الاحتياجات الخاصة والظروف النوعية للمنظمات الدولية الحكومية-غير الحكومية." قدمت مجموعة عمل عملية وضع السياسات [تقريرها النهائي](#) الذي يحتوي على خمس توصيات إلى مجلس منظمة دعم الأسماء العامة في يوليو/تموز 2018. وبعد أشهر عدة من المداولات على توصيات عملية وضع السياسات، والتي عبّر خلالها العديد من المستشارين عن مخاوفهم حيال تأثيرات التوصية 5، [صوّت](#) مجلس منظمة دعم الأسماء العامة في أبريل/نيسان 2019 بالموافقة على التوصيات الأولى الأربعة وبإحالة التوصية 5 إلى عملية وضع السياسات الخاصة بمراجعة جميع آليات حماية الحقوق RPM للنظر فيها خلال أعمال مرحلتها الثانية.

كما هو موضح في قرار أبريل/نيسان 2019، [وافق](#) مجلس منظمة دعم الأسماء العامة GNSO على ملحق لميثاق عملية وضع السياسات لآليات حماية الحقوق في يناير/كانون الثاني 2020 من أجل البدء في أعمال السياسة الضرورية بخصوص التوصية 5. ويعكس الملحق نتائج المناقشات المتعددة بين مجلس منظمة دعم الأسماء العامة واللجنة الاستشارية الحكومية بالإضافة إلى المنظمات الدولية الحكومية المعنية، والتي أشار ممثلو اللجنة الاستشارية الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية إلى أنهم على استعداد للمشاركة في جهود سياسات محددة الهدف تركز على مسألة الحقوق التصحيحية للمنظمات الدولية الحكومية وتستخدم الخبرات والتجارب الأخيرة للمجتمع في عملية وضع السياسات المعجلة الخاصة بالمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام ومسار العمل الخامس في عملية وضع السياسات للإجراءات التالية لنطاقات gTLD الجديدة.

في أكتوبر/تشرين الأول 2020، أصدر مجلس GNSO [رسالة إبداء اهتمام](#) للعمل بصفة رئيس تعقب أعمال المنظمات الدولية الحكومية. وبعد مراجعة فريق قيادة مجلس GNSO للطلبات التي تلقاها، [عين](#) مجلس GNSO مدير مجلس إدارة ICANN السابق كريس ديسبين في المنصب في ديسمبر/كانون الأول 2020.

وضع [ملحق](#) ميثاق عملية وضع السياسات لآلية حماية الحقوق معايير معينة لتعيينات العضوية في مسار عمل المنظمات الدولية الحكومية وحدد تكوينه العام وتمثيله عبر مجتمع ICANN. كما قامت كل من دائرة الأعمال في منظمة دعم الأسماء العامة ودائرة الملكية الفكرية ودائرة موفري خدمات الإنترنت والاتصال ومجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية واللجنة الاستشارية العامة واللجنة الاستشارية الحكومية وجميع المنظمات الدولية الحكومية المعنية بتعيين [أعضاء](#) بما يتفق مع المتطلبات المشمولة في الملحق.

وبعد إتمام المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات لآليات حماية الحقوق وترقب إطلاق المرحلة الثانية، [قرر](#) مجلس منظمة دعم الأسماء العامة مواصلة تعقب أعمال المنظمات الدولية الحكومية من خلال عملية وضع سياسات معجلة في أغسطس/آب 2021. وشدد المجلس على أن هذا القرار كان إجرائياً بالكامل في طبيعته وكان الهدف منه توفير إطار عمل إجراءات للحفاظ على الزخم الذي أبداه تعقب أعمال المنظمات الدولية الحكومية ومواصلة نفس مسار العمل (من خلال ميثاق جديد للعملية المعجلة لوضع السياسات) وفقاً لما بدا في الملحق الأصلي الذي وافق عليه مجلس منظمة دعم الأسماء العامة في السابق.

## 5.2 خلفية القضية

كانت عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى آلية حماية الحقوق التصحيحية (النشطة منذ يونيو/حزيران 2014 إلى يوليو/تموز 2018) قد سبقتها حماية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في عملية وضع السياسات لجميع نطاقات gTLD، والتي تم إجراؤها بين أكتوبر/تشرين الأول 2012 ونوفمبر/تشرين الثاني 2013. وقد تمثلت إحدى التوصيات من عملية وضع السياسات السابقة، والتي وافق عليها مجلس GNSO، في أن يطلب مجلس GNSO تقرير مشكلات لتحديد ما إذا كان ينبغي بدء عملية وضع السياسات منفصل لاستكشاف التعديلات المحتملة على UDRP و URS التي من شأنها تمكين الوصول إلى واستخدام آليات حماية الحقوق التصحيحية من قبل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية. ويتضمن [تقرير المشكلات النهائي](#) الذي طلبه مجلس GNSO معلومات أساسية حول العمل السابق داخل وخارج مجتمع ICANN بشأن مسألة حماية الحقوق التصحيحية للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية، وتوثيق التحديات التي تواجهها هذه المنظمات في استخدام UDRP و URS الحاليين. وبناءً على ذلك، بدأ مجلس GNSO عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى الحقوق التصحيحية في يونيو/حزيران 2014، "لتقييم: (1) ما إذا كان ينبغي تعديل UDRP و/أو URS (لتمكن الوصول إليها واستخدامها من قبل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تمت التوصية بحمايتها معرفاتها من قبل مجموعة عمل عملية وضع السياسات بشأن المنظمات الحكومية وغير الحكومية) وإذا كان الأمر كذلك، فبأي طريقة؛ أو (2) ما إذا كان ينبغي تطوير إجراء منفصل مصمم بدقة على غرار تدابير حماية الحقوق التصحيحية لتطبيقه فقط على معرفات المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية المحمية."

بعد أربع سنوات من المداولات، اقترحت عملية وضع سياسات وصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى الحقوق التصحيحية خمس توصيات لمجلس GNSO، على النحو التالي:

### التوصية رقم 1:

- 1(أ): بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية (بما في ذلك حركة الصليب الأحمر واللجنة الأولمبية الدولية)، لن يتم إجراء تغييرات جوهرية على UDRP و URS، ولن يتم إنشاء إجراءات جديدة محددة لتسوية المنازعات.
- 1(ب): بالنسبة للمنظمات الحكومية الدولية، لن يتم إنشاء إجراءات محددة لتسوية المنازعات.

### التوصية رقم 2:

يشير فريق العمل إلى أنه يجوز لأي منظمة دولية حكومية أن تسعى لإثبات أنها تتمتع بالمركز المطلوب لتقديم شكوى بموجب UDRP أو URS من خلال إثبات امتثالها لإجراء الاتصال والإخطار المطلوب وفقًا للمادة 6 ثالثًا من اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية. قد تعتبر المنظمات الدولية الحكومية هذا خيارًا إذا لم يكن لديها علامة تجارية مسجلة أو علامة خدمة باسمها و/أو اختصارها ولكنها تعتقد أن لديها علامة تجارية غير مسجلة أو حقوق علامة خدمة حيث يجب عليها تقديم دليل واقعي لإثبات أنها مع ذلك لديها حقوق قانونية جوهرية في الاسم و/أو الاختصار المعني.

في هذا الصدد، توصي مجموعة العمل بأن تصدر ICANN إرشادات سياسة محددة حول هذا الموضوع لتوضيح النقاط التالية:

- (أ) ليست هناك حاجة إلى هذه الآلية البديلة في الحالة التي تمتلك فيها المنظمات الدولية الحكومية بالفعل علامة تجارية أو حقوق علامة خدمة باسمها و/أو اختصارها، حيث تعمل المنظمات الدولية الحكومية في مثل هذه الحالة بنفس الطريقة التي تعمل بها المنظمات غير الحكومية الدولية المالكة لعلامة تجارية؛
- (ب) تحديد ما إذا كان الامتثال للمادة 6 ثالثًا سيعتبر أمرًا حاسمًا فيما إن كان قرار سيتم اتخاذه من خلال عضو (أعضاء) لجنة UDRP أو URS بناءً على وقائع كل حالة على حدة؛
- (ج) واحتمال أن تسعى المنظمات الدولية الحكومية إلى الاعتماد على امتثالها للمادة 6 ثالثًا لإثبات موقفها بعدم وجوب إجراء تعديل أو التأثير على أي من الأسس الحالية التي وجدها أعضاء لجنة UDRP و/أو URS سابقًا كافية لوضع المنظمات الدولية الحكومية (على سبيل المثال، استنادًا إلى القوانين والمعاهدات).

**التوصية رقم 3:**

يتعين على ICANN إنشاء وإصدار إرشادات السياسة تتوفر فيها الخصائص التالية: (أ) تحديد خيارات التقاضي المختلفة المتاحة للمنظمات الحكومية الدولية، على سبيل المثال أن تكون لديهم القدرة على اختيار تقديم شكوى بموجب UDRP و/أو URS نيابة عنهم من قبل المحال إليه أو الوكيل أو المرخص له؛ و(ب) توجيه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، في المقام الأول وقبل تقديم شكوى UDRP أو URS، بالاتصال أمين السجل لمعالجة الأضرار التي يسعون للحصول على تعويض عنها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن ICANN أن وثيقة توجيه السياسة هذه قد تم لفت نظر اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) إليها لإحاطة أعضائها والمراقبين فيها علمًا بها ونشرها جنبًا إلى جنب مع الإجراءات والقواعد المطبقة على UDRP و URS على موقع الويب الخاص بـ ICANN.

**التوصية رقم 4:**

على الرغم من مشورة GAC بشأن الوصول إلى عمليات الحقوق التصحيحية للمنظمات الحكومية الدولية وكذلك لغة الميثاق التي تتطلب من مجموعة العمل النظر في "الحاجة إلى معالجة مسألة التكلفة التي تتحملها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية لاستخدام العمليات التصحيحية"، لم يكن هناك دعم داخل مجموعة العمل للحصول على توصية لتقديم الإعانات لأي طرف لاستخدام UDRP أو URS. ومع ذلك، تدرك مجموعة العمل أنه ليس لديها سلطة إلزام بإنفاق أموال ICANN، وهي تدرك، علاوة على ذلك، أن جدوى تزويد المنظمات الحكومية الدولية بالوصول إلى UDRP و URS بدون تكلفة أو تكلفة رمزية للمنظمات الحكومية الدولية هي مسألة يجب تناولها مباشرة من خلال المناقشات بين مجلس إدارة ICANN مع GAC والمنظمات الحكومية الدولية. أشارت مجموعة العمل أيضًا إلى أن العديد من أعضاء مجموعة العمل يعتقدون أن المدعى عليه يجب أن يكون مؤهلاً أيضًا لتلقي الدعم المالي لدفاعه في قضية قدمت فيها ICANN الدعم المالي للمدعي.

**التوصية رقم 5:**

في حالة طعن المسجل الخاسر على قرار UDRP/URS الأولي عن طريق رفع دعوى في محكمة وطنية ذات اختصاص متبادل وتتج المنظمة الدولية الحكومية التي نجحت أيضًا في شكاواها UDRP/URS الأولية في تأكيد الحصانة القضائية في تلك المحكمة، فإن القرار الصادر ضد المسجل في UDRP أو URS السابق يجب تنحيته جانبًا (أي يتم إبطاله).

كما هو مذكور في القسم 1 أعلاه، كشفت مراجعة مجلس GNSO لتقرير عملية وضع السياسات النهائي عن العديد من المخاوف بشأن الآثار المترتبة على التوصية رقم 5. لذلك قرر مجلس GNSO عدم الموافقة على هذه التوصية، واختار بدلاً من ذلك إحالتها إلى عملية وضع السياسات لآلية حماية الحقوق وإنشاء مسار عمل المنظمات الدولية الحكومية منفصل ضمن إطار عمل عملية وضع السياسات هذا الذي كان يهدف إلى وضع حل للسياسة يكون مع ذلك "بشكل عام متسق" مع توصيات عملية وضع السياسات الأربعة الأخرى التي وافق عليها مجلس GNSO.

تم توثيق نوايا مجلس GNSO وتعليماته فيما يتعلق بنطاق العمل لمسار عمل المنظمات الدولية الحكومية الجديد في قراره الذي ينشئ مسار العمل والملحق الذي يحدد بيان المشكلة ومتطلبات العضوية ومنهجية العملية لمسار العمل. كما هو مذكور أعلاه، لم تتأثر هذه التعليمات ونطاق العمل ولم يتم تعديلها من خلال القرار الإجرائي لمجلس GNSO بمواصلة عمل مسار العمل عبر EPDP.

## 6 النهج الذي اتبعه فريق العملية المعجلة لوضع السياسات

### 6.1 منهجية العمل

عقد فريق العملية المعجلة لوضع السياسات اجتماعه الأول بتاريخ فبراير/شباط 2021. يمكن العثور على تسجيلات ونصوص مناقشات المجموعة في [مساحة الويكي](#). وقد قامت بعملها في المقام الأول من خلال المكالمات الجماعية الأسبوعية، بالإضافة إلى تبادل البريد الإلكتروني على قائمتها البريدية.

وفقًا لتعليمات مجلس GNSO، أعد فريق العملية المعجلة لوضع السياسات [خطة عمل](#) راجعها بشكل منتظم. كما قدم رئيس EPDP ومنسق اتصال مجلس GNSO لدى فريق العملية المعجلة لوضع السياسات تقارير منتظمة إلى مجلس GNSO فيما يتعلق بحالة وتقديم عمل المجموعة. يمكن العثور على تفاصيل جدول المشروع والحضور وبنود العمل في حزم المشروع الشهرية.

يمكن الاطلاع على أرشيفات البريد الإلكتروني لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات على

<https://mm.icann.org/pipermail/gns0-igo-wt/>

### 6.1.1 عضوية EPDP والحضور

#### الاجتماعات العامة:

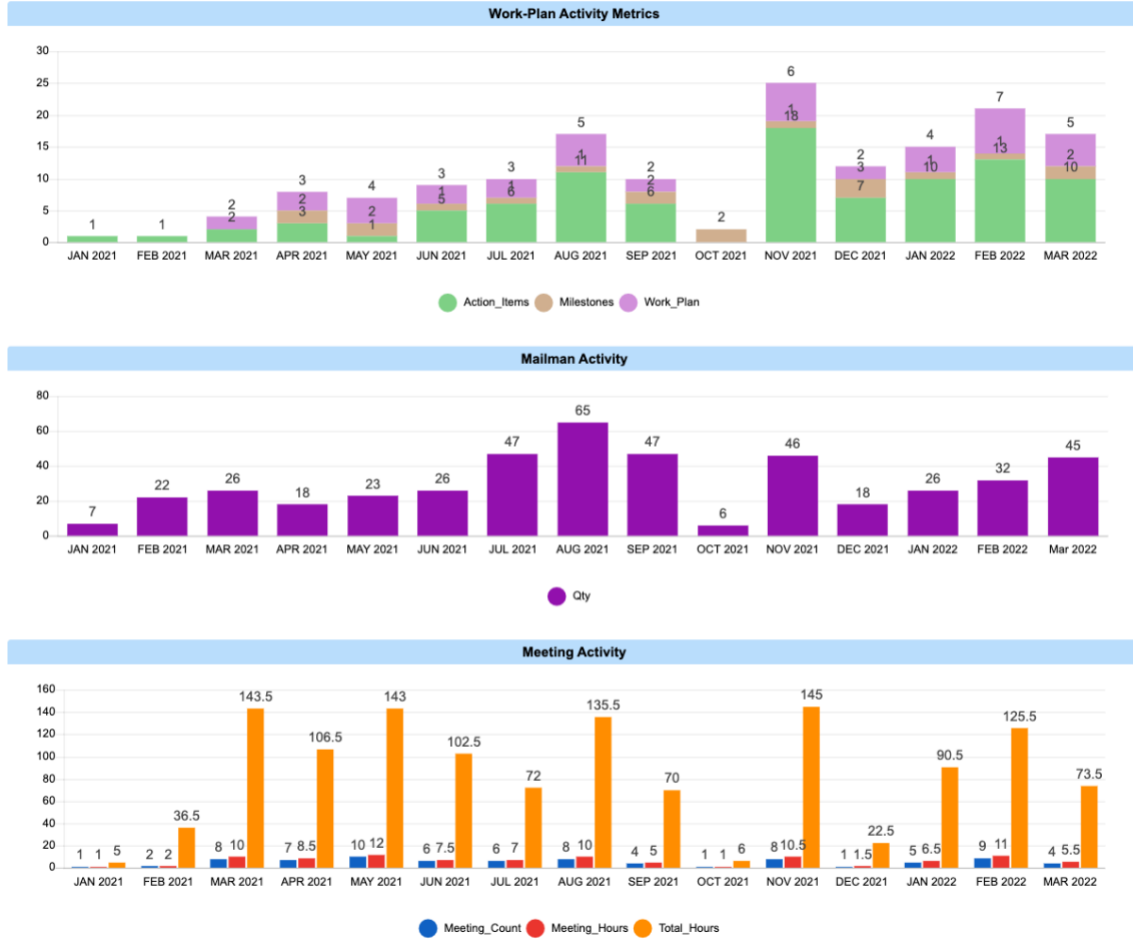
- 39 مكالمات عامة (تم إلغاء 6 مكالمات) لمدة 58.5 ساعة مكالمات ليصبح المجموع 1015.5 ساعة لكل شخص
- 80.3% معدل المشاركة الإجمالية

#### اجتماعات الفريق الصغير:

- 8 مكالمات للفريق الصغير لمدة 8.0 ساعة مكالمات ليصبح المجموع 62.0 ساعة لكل شخص
- 100.0% معدل المشاركة الإجمالية

#### اجتماعات القيادة:

- 33 مكالمات للقيادة لمدة 33.0 ساعة اتصال بإجمالي 200.0 ساعة لكل شخص



أعضاء فريق العملية المعجلة لوضع السياسات هم:

الدور	نسبة الحضور %	تاريخ المغادرة	تاريخ البدء	رسالة بيان الاهتمام	ممثل المجموعة / العضو
<b>اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC)</b>					
	%93.2		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	جاستن تشيو
	%91.4		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	بيرجو لانسبورو
	%94.9				
<b>دائرة مستخدمي الأعمال التجارية (BC)</b>					
	%100.0		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	جاي تشامبان
<b>مجلس GNSO</b>					
الرئيس	%100.0		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	كريس ديسبين
مسؤول الاتصال	%87.2		8 يناير/كانون الثاني 2021	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	جيفري نيومان
مسؤول الاتصال	%92.3		8 يناير/كانون الثاني 2021	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	جون ماكيلوين
<b>اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)</b>					
	%74.4		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	الكسترا اكسكوير
	%69.2		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	بريان بيكهام
	%92.3		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	كافوس أرامسته
	%38.5		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	سوزان أنتوني
	%97.4		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	<a href="#">رسالة بيان الاهتمام</a>	



دائرة الملكية الفكرية (IPC)				
%89.7			11 يناير/كانون الثاني 2021	رسالة بيان الاهتمام
%89.7				بول مكجرادي
دائرة موفري خدمات الإنترنت والاتصال (ISPCP)				
%69.2			17-ديسمبر/كانون الأول-2020	رسالة بيان الاهتمام
%69.2				أوزفالدو نوفوا
مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية (NCSG)				
%59.0			17-ديسمبر/كانون الأول-2020	رسالة بيان الاهتمام
%51.3			17-ديسمبر/كانون الأول-2020	رسالة بيان الاهتمام
%100.0	3 مارس/ آذار 2021		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	رسالة بيان الاهتمام
				إيوانا فلورينا ستوباريو جوان مانويل روجاس كريشنا سيبرن

بدلاء فريق العملية المعجلة لوضع السياسات هم:

الدور	نسبة الحضور %	تاريخ المغادرة	تاريخ البدء	رسالة بيان الاهتمام	مجموعة ممثلة/بديل
	%55.1				اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC)
	%18.5		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	رسالة بيان الاهتمام	كارلوس راؤول جونثريز
	%91.7		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	رسالة بيان الاهتمام	فاندا سكارتريني
	%66.7			رسالة بيان الاهتمام	اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC)
	%100.0		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	رسالة بيان الاهتمام	ديفيد ساتولا
	%0.0		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	رسالة بيان الاهتمام	جورج كانسيو
	%100.0		17-ديسمبر/كانون الأول-2020	رسالة بيان الاهتمام	ماتيو كولمان

دعم موظفي السياسة من منظمة ICANN لفريق العملية المعجلة لوضع السياسات:

الدور	نسبة الحضور %	تاريخ المغادرة	تاريخ البدء	رسالة بيان الاهتمام	مجموعة ممثلة/عاملون معينون
			17-ديسمبر/كانون الأول-2020		أندريا غلاننن
			17-ديسمبر/كانون الأول-2020		بيري كوب
			17-ديسمبر/كانون الأول-2020		جولي بسلاند
			17-ديسمبر/كانون الأول-2020		ماري وانغ
			17-ديسمبر/كانون الأول-2020		ستيف تشان
			17-ديسمبر/كانون الأول-2020		تيري أغنيو

## 7 الملحق أ - المبادئ المتعلقة بقواعد التحكيم

بالموافقة على تضمين خيار التحكيم الطوعي في UDRP وURS، فهم فريق العملية المعجلة لوضع السياسات ووافق على أنه سيكون من الضروري أيضاً تقديم إرشادات لمرحلة تنفيذ السياسة فيما يتعلق بالعناصر الأساسية التي يجب تضمينها في إجراءات التحكيم. أقر فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بأن هناك عدة مجموعات رئيسية من قواعد التحكيم الدولي التي يمكن تطبيقها، والتي أشار إليها في تقريره الابتدائي<sup>7</sup>.

بعد مزيد من المداولات والنظر في التعليقات العامة التي تم تقديمها، وافق فريق العملية المعجلة لوضع السياسات على أن فريق مراجعة التنفيذ سيستفيد من الوضوح الذي يمكن أن توفره مجموعة من مبادئ السياسة الساندة. تم تشكيل فريق صغير من أعضاء EPDP لتطوير المبادئ المقترحة. فيما يلي مجموعة المبادئ النهائية التي وافق عليها فريق العملية المعجلة لوضع السياسات. بشكل عام، يقر فريق العملية المعجلة لوضع السياسات بأن هذه المبادئ تخضع للقانون المعمول به الذي يحكم إجراء تحكيم معين.

### المبادئ العامة:

1. نظرًا لأن نوع إجراءات التحكيم المتوخاة في توصيات EPDP تهدف إلى أن تكون نهائية وملزمة، يجب إجراء التحكيم بطريقة تجعله معادلاً جوهرياً للمراجعة القضائية لحيثيات القضية بقدر الإمكان.
2. في الوقت نفسه، ينبغي إجراء أي إجراءات تحكيم بأسرع ما يمكن. على هذا النحو، يجب أن يكون إطار قواعد التحكيم مرناً بدرجة كافية للسماح بعملية أكثر بساطة إذا اتفق الأطراف.
3. يجب أن تتضمن عملية التحكيم الحماية العرفية والمعقولة ضد إساءة استخدام العملية.
4. لضمان القدرة على التنبؤ، يجب أن تكون عملية بدء التحكيم وإجرائه وإنهائه واضحة ويجب أن تسمح بالاتصالات الإلكترونية بشكل افتراضي.
5. يجب أن تكون عملية التحكيم فعالة من حيث التكلفة. ينبغي تشجيع مجموعة ثابتة من رسوم التحكيم لضمان القدرة على التنبؤ والقدرة على تحمل التكاليف.
6. التحكيم ليس استثناءً مقصوداً على ظروف معينة؛ إنها مراجعة جديدة لعناصر إجراء UDRP أو URS.
7. ما لم يتفق الطرفان على عملية أكثر بساطة، يجب أن يكون هناك تبادل كامل للوثائق والمعلومات ذات الصلة بالإجراء.
8. ينبغي تشجيع الأطراف على النظر في الوساطة الطوعية قبل التحكيم أو خلاله.
9. ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، يجب إجراء التحكيم من خلال جلسات استماع حيث يمكن للطرفين تقديم أدلة شفوية ومكتوبة بالإضافة إلى استدعاء الشهود واستجوابهم ومناقشتهم. بشكل افتراضي، يجب إجراء جلسات الاستماع عبر الإنترنت، على الرغم من أنه يجب أن يكون لدى الأطراف القدرة على اختيار جلسات الاستماع الشخصية أو "المختلطة" (أي الجمع بين جلسات الاستماع الشخصية وعبر الإنترنت).
10. يجب أن يتمتع المحكم (المحكمون) بسلطة تقديرية فيما يتعلق بالسير العام للإجراءات. على وجه الخصوص، يجب أن يكون للمحكم (المحكمين) سلطة تقديرية فيما يتعلق بالمقبولية ووزن الأدلة المقدمة من كلا الطرفين.
11. يجب أن تكون هناك عملية واضحة وشفافة وموحدة لاختيار المحكمين وتعيينهم، وكذلك للطعن في تعيينهم. يجب مطالبة جميع المحكمين بإثبات حيادهم واستقلالهم.
12. يجب أن تؤدي جميع إجراءات التحكيم إلى نتائج واضحة وقابلة للتنفيذ. قد يشمل ذلك تأكيداً لنقل أو إلغاء اسم (أسماء) النطاق المتنازع عليه، أو أمراً بأن يحتفظ المسجل باسم (أسماء) النطاق المتنازع عليه، بما في ذلك إعلان إساءة استخدام العملية أو سرقة اسم النطاق العكسية في الحالات التي يكون فيها المحكم (المحكمون) وجدواً مثل هذا السلوك. يجب أن يتمتع المحكم (المحكمون) بالسلطة التقديرية لمنح الإنصاف الزجري عندما يعتبر ذلك ضرورياً لأسباب منصفة.

<sup>7</sup> كانت هذه القواعد هي المستخدمة في المركز الدولي لحل الخلافات والمحكمة الدائمة للتحكيم ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

## المبادئ المحددة:

1. لتسهيل المرونة، يجب السماح للأطراف بتكليف أي مطلب أو خطوة في عملية التحكيم وفقاً لاحتياجاتهم المحددة المتفق عليها بشكل متبادل.
2. يمكن لكل طرف أن يمثله شخص من اختياره، ولا يحتاج إلى أن يكون محامياً.
3. باستثناء عرض قضيتهم أثناء جلسة الاستماع، يجب منع الأطراف من التواصل مع المحكم (المحكمين) قبل أو أثناء عملية التحكيم.
4. ينبغي تشجيع الأطراف على الاتفاق على تعيين محكم واحد. في حالة عدم تمكن الأطراف من الاتفاق على تعيين محكم واحد، يتعين على هيئة التحكيم تعيين المحكم الوحيد من قائمة محددة مسبقاً من المحكمين.
5. يجوز لأي من الطرفين اختيار تشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص، وفي هذه الحالة يقوم كل طرف بانتخاب محكم من قائمة محددة مسبقاً من المحكمين، ويتم اختيار المحكم الثالث (الرئيس) من خلال الاتفاق المتبادل. في حالة عدم تمكن الأطراف من الاتفاق على تعيين المحكم الثالث (الرئيس)، يجب على المحكمين المعيّنين من الأطراف اختيار المحكم الثالث (الرئيس) من القائمة المتاحة.
6. يجب مراعاة نشر قائمة بالمحكمين المحتملين المعترف بهم كخبراء في قضايا أسماء النطاقات.
7. يجب على المحكمين مراعاة قواعد محددة من الأدلة، مماثلة لتلك المطبقة على إجراءات التقاضي.
8. يجب أن تكون الأطراف قادرة على مناقشة والكشف عن التفاصيل المتعلقة بالتسويات المحتملة في أي وقت.
9. ينبغي النظر في إمكانية فرض عقوبات على الأطراف التي لا تمتثل للقواعد المعمول بها، والتي تبين أنها تورطت في إساءة استخدام الإجراءات، أو التي تسعى إلى التسبب في تأخير أو نفقات غير ضرورية.
10. يجب نشر جميع قرارات التحكيم النهائية أو إتاحتها للجمهور. هذا لا يشمل ملفات القضية أو الوثائق الأخرى المتعلقة بسير الإجراءات.

## 8 الملحق ب - نطاق العمل (على النحو المعتمد من قبل مجلس (GNSO

ميثاق فريق العملية المعجلة لوضع السياسات، كما وافق عليه مجلس GNSO:

<https://gns0.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/specific-crp-igo-epdp-charter-16aug21-en.pdf>

قرار مجلس GNSO بإنشاء فريق العملية المعجلة لوضع السياسات:

<https://gns0.icann.org/en/council/resolutions/2020-current#20210819-2>

صفحة ويب مشروع مجلس GNSO للعملية المعجلة لوضع السياسات:

<https://gns0.icann.org/en/group-activities/active/specific-crp-igo-epdp>